# نشـــرة التجارة العراقيـة

نشـرة متخصصة فـي التجارة والاقتصاد والاسـتثمار تصـدر عن
قسم الدراسات والنشر في دائرة تطوير القطاع الخاص/ وزارة التجارة

## اقرأ في هذه النشرة

التنمية الاقتصادية في العراق

الاصلاح الاقتصادي وتنمية قدرات القطاع الخاص

الازمة المالية العالمية جذور ودروس

الاستثمار الاجنبي المباشر مفهومه واشكاله

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

النشرة الثانية/ حزيران /٢٠١٥

# التنمية الاقتصادية في العراق

كلثوم هاشم صحن
خلدون طارق ياسين

**مقدمة :**

تأتي اهمية الحديث عن ايجاد مصادر بديلة للواردات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي من خلال ما يمر به من أزمة جراء إنهيار اسعار النفط التي بـدأت تتهاوى مما أدى الى شحة في ايـرادات الموازنة العامة وتسليط الضوء على حقيقة البعد الاقتصادي الاحادي للاقتصاد العراقي وارتهانه المطلق لتقلبات السوق النفطية وبـات العراق ازاء تهديد جدي لجهود التنمية والبناء في ظل هذه الاسعار خاصة مع التوقعات السابقة التي تشير الـى بقاء اسـعـار النفط تـــراوح مـا دون الخمس واربعين دولارا للبرميل كذلك في ظل التسارع البحثي المحموم عـن مـصـادر بديلة للطاقة .

ان الحاجة الان الـــى انعاش باقي القطاعات في الاقتصاد العراقي اصبحت ملحة وضرورية اذا ما اريد لهذا البلد ان لا يقع مـرة اخـرى في براثن الارهـاب واللااستقرار وان يحافظ العراق على كيانه ووجـــوده كدولة مستقلة ومؤسسة الى منظمات عالمية واقليمية مثل الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي كما ان مصير الاجيال القادمة يتهدده هذا الضياع والتبعثر الاقتصادي الذي تشهده الساحة الـعـراقـيـة فـي ظـل الاعتماد المطلق على الواردات النفطية وقد ساهم انخفاض الاسعار الى تنامي وتصاعد المقولات التي تدعو الى عدم الاعتماد فقط على الثروة النفطية وهذا ربما دفع بعض المعنيين الى وصف هبوط اسعار النفط بالضارة النافعة الا اننا نقول ومن باب عدم انحيازنا الى السيناريو الاسـوأ المقبلة اليه البلاد ان هذه الضارة لن تكون نافعة الا اذا استلهمنا الهمم وتلمسنا الخطوط العامة لستراتيجية النهوض وانتشال البلاد من واقع مرير ومستقبل ضبابي وبدون تلك الستراتيجية لن تكون هذه ضارة وانما قاصمة لا سمح الله .

**اولاً :-ستراتيجية النهوض... والقطاع النفطي**

ان ستراتيجية النهوض هذه بحاجة الى حزم وارادة وموارد مالية تمول مسيرة النهوض القادمة وهذه الموارد لا بد لها ان تاتي بسرعة وعـن طريق النفط ايضا فالقطاع النفطي العراقي لا زال يصدر اقل من

طاقة العراق الحقيقية قياسا الى حجم المخزون النفطي الهائل للعراق بالنسبة الى باقي الدول المصدرة للنفط فلا بد من النهوض بواقع الصناعة النفطية وطاقتها التصديرية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية عن طريق اقرار قانون النفط والغاز بصيغة تلائم العراق وتضع امام اعينها مصلحة العراق اولا لا مصلحة الشركات المنتجة للنفط وكذلك استثمار المبالغ المخصصة من الموازنة العامة على اكمل وجه فكما هو معلوم ان تطوير القطاع النفطي يرصد له سنويا ومنذ عام ٢٠٠٥ حوالي ٨ مليارات دولار الا ان هذه التخصيصات ضاعت في ظل الفوضى والفساد الذي ساهم في تبديد مليارات عديدة من الخزينة العراقية فلابد ان تتجه الدولة بصورة جدية وبمهنية ومن خلال الاعتماد على كوادر ذات خبرة وتكنوقراطية تتصدى لمسؤولية توظيف اموال الخزينة العامة الى تطوير القدرات التصديرية والتكريرية للقطاع النفطي ويجب الا يظل العراق مصدرا فقط للبترول الخام بل يجب ان يمتلك مصافي تكريرية عملاقة اذ من المعلوم ان المنتجات النفطية تحقق ايرادات للميزانية العامة اكثر من البترول الخام كما ان فضلات التكرير تصدر وتستعمل استعمالات اخرى ومن الممكن تصديرها مما يعني ايجاد مصادر اخرى لتمويل الميزانية العامة ولا بد هنا ان نشير الى ان النهوض بالقطاع النفطي سيسهم في خلق تراكم راسمالي مهم لعملية التنمية وستراتيجية النهوض المقبلة ويجب الا تستغل تلك العائدات في الانفاق العام بل يجب ان تصاغ الميزانية العامة للدولة العراقية على اسس اخرى غير التي تصاغ عليها الان ويجب ان تذهب تلك العائدات الى تمويل الميزانية الاستثمارية لا الى الميزانية التشغيلية .

## ثانيا : ستراتيجية النهوض ... والقطاع السياحي

ان ستراتيجية النهوض الاقتصادية لها اهداف مرحلية تساهم في تحقيق اهداف ابعد وأول تلك الاهداف المرحلية هو تطوير القطاع النفطي واقامة صناعات بتروكيمياوية متقدمة تساهم في خلق تراكمات مالية ووفورات يجب ان توظف في سبيل النهوض بواقع القطاعات الانتاجية المتوقفة وثاني تلك الاهداف هو قطاع السياحة في العراق فالسياحة في العراق تواجه تحديات كبيرة اهمها ان العراق يقع قرب اكثر دول المنطقة جذبا للسياح الاجانب وهي كل من تركيا وسوريا وايران والسعودية والامارات بل وحتى مصر وتلك الدول لها نشاط سياحي كبير الا ان العراق يمتاز على تلك الدول بانه يشكل عامل جذب للسياحة الدينية يؤهله الى ان يتصدر دول المنطقة في هذا المجال فاذا كان النشاط السياحي الترفيهي في العراق يواجه تحديات كبيرة ومنافسة غير عادلة من قبل دول المنطقة الا ان السياحة الدينية فيه سياحة على مدار السنة نتيجة تشرف تربته في ضم اطهر خلق الله من ال بيت الرحمة والصحب الاخيار والائمة والعلماء الاعلام والمشايخ الكرام فالنشاط السياحي الديني في العراق لا يحتاج الى ترويج بل هو اشهر من نار على علم ولا بد للدولة ان تعي كيف تستغل هذه السياحة في ايجاد موارد مهمة واخرى للدخل القومي من خلال ايجاد نظام لمنح الفيزا يكون سهلا وميسرا ومقابل مردود مادي يعود الى الخزينة العامة ويجب ان يدخل السياح الى العراق بصورة منتظمة من خلال التعاقد مع شركات للسياحة تعطى فيها الاولوية لشركات السياحة الوطنية التي يجب ان تمتد اليها يد الدولة للنهوض بها من خلال تمويلها بالقروض الميسرة ، ان منح رخص لشركات السياحة الوطنية والاجنبية يجب ان يتم لقاء مردود مالي يذهب الى الخزينة العامة وكذلك يجب ان تسيطر الدولة وبالتنسيق مع القطاع الخاص على اسكان هؤلاء السياح وتنقلهم كما هو الحال بالتجربة السعودية في هذا المجال مما يسهم في استغلال السياحة الدينية لايجاد مصادر بديلة للدخل سواء كان على صعيد الدولة او على صعيد القطاع الخاص .

ان تنظيم دخول السياح وتوفير

الخدمات الفندقية والتسويقية وخدمات النقل يجب ان يتم بنظام منح الرخص الذي يساهم كما قلنا مسبقا في ايجاد مصادر للدخل القومي وان العائدات والواردات المتحققة من القطاع السياحي الديني يجب ان توظف مرة اخرى لادامة واعمار المراقد الدينية ويوظف الفائض منها في تطوير واقع الصناعة السياحية الترفيهية التي تعتبر من الاهداف البعيدة التي تسعى ستراتيجية النهوض تحقيقها مستقبلا .

## ثالثا : ستراتيجية النهوض ... والقطاع الخاص

ان من المهم ان نعي وبصورة لا تقبل الشك اهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي الا اننا يجب ان ندرك وفي نفس الوقت بان القطاع الخاص في العراق يملك تجربة معثرة على اقل تقدير في الذهنية العراقية فقد ارتبط القطاع الخاص بالصناعات الفاشلة والاستغلال اضافة الى ان المؤسسات المشرفة على تنظيم واقع عمل القطاع الخاص قد فشلت في اداء مهامها وبالتالي لا بد للقطاع الخاص ان يعيد النظر في دوره وان يبتعد عن اقامة الشركات العائلية والصغيرة ويجب ان يتجه الى الاندماج في شركات كبيرة ويؤسس لتقاليد عمل بالاضافة الى الاضطلاع بمهام نقل التكنولوجيا الحديثة الى البلد وتوطينها والسعي الى تهيئة الارضية المناسبة لدخول المستثمرين الاجانب الى العراق فكما هو معلوم ان التدفقات الاستثمارية الاجنبية لن تتوافد الا في ظل وجود قطاع خاص محلي نشط مؤهل الى الاضطلاع بمهام شراكة المستثمر الاجنبي وهنا يقع على عاتق الدولة ايضا حث هذا القطاع الى اعادة ترتيب اوراقه الداخلية بما يهيؤه الى القيام باعباء المرحلة القادمة من خلال تشجيع مؤسسات وشركات القطاع الخاص على الاندماج من خلال ربط تقديم القروض الميسرة الى الشركات المندمجة واعادة النظر بالخدمات المصرفية والتامينية المقدمة الى مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في مجالات مهمة وانتاجية تساهم في ايجاد مصادر بديلة للدخل القومي وتوسيع القاعدة الانتاجية الزراعية والصناعية على حد سواء .

ان نهوض القطاع الخاص في مجالات معينة سيسهم في تركيز نفقات الدولة الاستثمارية في قطاعات استراتيجية مهمة كما يجب الا ننظر الى الاستثمار بنظرة ضيقة على انه مصدر مالي فقط بل يجب النظر الى مزايا الاستثمار الاجنبي الاخرى والتي تتلخص بنقل الخبرة والتكنولوجيا وتوطينها اضافة الى انه يساهم في تدريب الكوادر الوطنية وايجاد فرص عمل حقيقية لها فالعراق وفي المرحلة السابقة قد شهد نزيفا للكفاءات العلمية والمهنية وساهمت سنوات العزلة بخلق جيل منقطع عن التكنولوجيا الحديثة ومتخلف يحتاج الى اعادة تاهيله من خلال صقله بالدورات التدريبية وزجه في ميادين العمل لكي يتدرب ويستحصل الخبرة والكفاءة , ان عملية التنمية والنهوض الاقتصادي يجب ان تحمل معها متغيرات اجتماعية ويجب ان ترسخ وتشيع ثقافة جديدة غير السائدة في المجتمع الان فيجب

ان تشجع الدولة المبادرات الفردية اضافة الى تشجيع المشاريع الصغيرة التي يقيمها الشباب خاصة الجامعي منه بضمان تلك المشاريع الامر الذي يؤدي الى ان يصرف اهتمام الشباب خاصة المتعلم منه عن الوظيفة الحكومية ويحفزه على الابتكار واقامة المشاريع الصغيرة الخاصة به والمكفولة والمضمونة اجتماعيا اضافة الى اعداد ستراتيجية وطنية بهدف ايجاد اسواق لهذه المشاريع الصغيرة داخل وخارج الوطن .

**رابعا : التنمية الاقتصادية ... والقطاع الصناعي والزراعي**

ان الحديث عن التنمية الشاملة حديث متشعب وطويل يقودنا الى الحديث عن القاعدة الانتاجية التي اهملت نتيجة الوفورات المالية التي وفرتها الثروة النفطية فالاقتصاد العراقي وقبل ظهور النفط وحتى بعد ظهوره ظل اقتصادا زراعيا نتيجة طبيعة الارض الصالحة للزراعة وتوفر الموارد المائية التي أنعم الله بها على هذه الارض وقد كان هاجس الدولة العراقية في العهد الملكي هو دعم القطاع الزراعي من خلال انشاء السدود وقنوات الري واستصلاح الاراضي وكذلك قامت بالاستفادة من موقع العراق القوي اقليميا في تلك الفترة الى صياغة التحالفات الدولية والاقليمية بما يحقق مصالح دولة قائمة على الاقتصاد الزراعي فرغم ان العراق يشقه اطول الانهار في العالم الا انه يواجه تحديا كبيرا يتمثل بان هذين النهرين ينبعان من خارج الحدود وان هناك دولتين منافستين له تشاركه في هذين النهرين لذا انتبه السياسي العراقي انذاك نوري السعيد الى هذا التحدي وصاغ حلف بغداد بطريقة تؤهل العراق الحفاظ على تدفق الموارد المائية لذا لا بد للعراق ان يعيد ترتيب اوضاعه الاقليمية من جديد ويضع في هذه المرحلة مصلحته الاقتصادية فوق كل اعتبار وان يتفاوض مع دول الجوار من جديد من اجل اعادة النظر بحصته المائية .

ان النهوض بالواقع الزراعي العراقي يحتاج الى تدفقات استثمارية محلية واجنبية تساهم في استصلاح الاراض وزيادة غلة الدونم من الانتاج الزراعي وادخال تقنيات جديدة في الري وبناء سدود غاطسة في كل محافظة عراقية من اجل رفع منسوب المياه فيها اضافة الى بناء سد يمنع هدر المياه العذبة التي يخسرها العراق لصالح ملوحة الخليج العربي ان الاستثمار الاجنبي اذا ما اتجه الى القطاع الزراعي من خلال قيام الدولة بتوفير كافة التسهيلات والدعم المطلوب فانه يعني بالضرورة اعادة ترتيب هيكلية الاقتصاد العراق وتوسيع قاعدته الانتاجية لصالح القطاع الزراعي فازمة الغذاء العالمي أظهرت حاجة ملحة الى قيام الدول بزيادة استثماراتها سواء العامة والخاصة في المجال الزراعي والحيواني وان القطاع الزراعي العراقي هو من اكثر القطاعات العراقية تهيؤا لقبول التدفقات الاستثمارية اذ ان القطاع الزراعي يسيطر عليه النشاط الخاص بنسبة ١٠٠٪ وبالتالي فان الاستثمار في القطاع الخاص لن يقف بوجهه العائق البيروقراطي إلى حد كبير .

ان القطاع الصناعي يعاني هو الاخر من تراكمات الاهمال التي شهدتها السنوات السابقة فالصناعة العراقية عانت منذ عام ١٩٩٠ الى الان ولعلها من اكثر القطاعات المتضررة من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وقد ساهم اندثار الصناعة العراقية الى هروب رؤوس الاموال المحلية والكفاءات الصناعية ايضا الى خارج الوطن او التحول الى نشاطات غير انتاجية غير انها توفر الاموال الكافية وما اكثر تلك النشاطات في الواقع الاقتصادي العراقي وبالتالي ان عملية النهوض بواقع الصناعات العراقية عملية معقدة وصعبة غير انها ليست بالمستحيلة فالعراق الان يملك اكثر من ٦٠ معملا متوقفا عن العمل كان من الممكن خصخصتها او هيكلتها لكي تعاود الانتاج من جديد الا ان كل ذلك لم يحدث من هنا تاتي اهمية تبني سياسة الخصخصة كاحدى سياسات الاصلاح الاقتصادي التي ستساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية والى توسيع القاعدة

الانتاجية للبلد لسد حاجة الطلب المحلي وستسهم ايضا في تنويع هيكل الصادرات دون الاعتماد فقط على النفط .

ان توسيع القاعدة الانتاجية الزراعية او الصناعية سيعنيان بالضرورة تنشيط التجارة الداخلية والخارجية التي لا بد للدولة من اعادة النظر بالقوانين والاجراءات التي تحكم عمليتي الاستيراد والتصدير فيها فالعراق كما هو معلوم عاش في اتعس حالات الفوضى والعشوائية الاقتصادية التي قادتها دعوات لتبني الاقتصاد الحر بدون ان تكون هناك ستراتيجية وطنية تدريجية تجاه التحول التدريجي الى الاقتصاد الحر وتحرير القطاعات الإنتاجية ان الغاء قانون التعرفة الكمركية وغياب القوانين التي تحمي المستهلك واجراءات الفحص والمعاينة والرقابة وغياب الدولة عن مفاصل كبيرة في العملية الاستيرادية والتصديرية قد جعل العراق سوقا استهلاكية لأتعس البضائع الاجنبية وجعلت من العراق سوقا لمنتجات مصانع تبييض الاموال التي تنتج بضائع رخيصة وغير مطابقة للمواصفات العالمية .

## خامسا : التنمية الاقتصادية ... السياسة التجارية

ان اعادة النظر بالسياسة التجارية للعراق مسالة هامة وضرورية فالدخول في اتفاقات لاقامة مناطق تجارة وتحرير التبادل التجاري من القيود الكمركية وغير الكمركية قد جاء على حين موعده بالنسبة الى القطاعات الانتاجية العراقية التي كانت تعاني الامرين من جراء النقص الحاد بالتكنولوجيا وشحة وارتفاع اسعار المواد الاولية مما جعلها غير قادرة على منافسة البضائع المستوردة وبالتالي خسر القطاع الإنتاجي وخاصة الصناعي جدار الحمائية الكمركية التي كانت تقيمه الدول لحماية منتجاتها الوطنية وبالرغم من ان العراق يسعى حثيثا الان الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية التي تهدف اصلا الى تحرير التبادلات التجارية العالمية الا ان ذلك لا يمنع العراق من التعاطي مع متطلبات الانضمام بحنكة اكثر تحافظ على اقل مستوى من الاضرار الناجمة عن الانضمام وتعظم الفائدة المرجوة منه كما ان على العراق ان يستفيد من الرخص والاجراءات المكفولة للدولة في الاتفاقيات الدولية للحد من ظاهرة الاغراق التي شهدتها الاسواق العراقية وكذلك استخدام مبدأ المعاملة بالمثل تجاه تلك الدول التي تمنع الصادرات العراقية القليلة حتى من المرور في اراضيها وبالتالي ان تلك الاجراءات ستخلق نوعا من الحمائية للصناعات العراقية لكي تنهض من جديد .

# الاصلاح الاقتصادي وتنمية قدرات القطاع الخاص

راغب رضا بليبل
رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين

تتشكل اهـــداف أي اصـلاح اقتصادي على اساس تغيير انماط والـيـات العمل واعــادة ترتيب للاوضاع والعلاقات القائمة بما ينسجم وطبيعة المرحلة الآنية ومتطلبات المستقبل ... ومادام الامـر يتعلق بالقطاع الخاص وضرورة تنمية قدراته فأن أية توجهات بهذا الشأن ينبغي ان تعتمد على اسـس وقواعد سليمة بعيدا عن الهبات الوقتية أو الـمـزاجـات الخاصة ، وفي اطار توافق وتنسيق فعال بين التطورات الاقتصادية الكلية ومثيلتها على صعيد القطاعات الانتاجية والخدمية .

ولعل مايكتسب الاهمية في هذا السياق ان يتم توصيف دقيق لطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي لكي تتحقق امكانية الموائمة مع متطلبات تنمية دور ومساهمة القطاع الخاص فيها . وهنا لابـد من التأكيد بأن هناك توافقاً في الآراء بصدد حقيقة إن الاقتصاد العراقي بعد مغادرة الطبيعة المركزية الشمولية فأنه بات يلتمس منهجية واليات عمل اقتصاد السوق وبالتالي فأن دوره ينبغي ان يكون قائما على صيغة الـريـادة التدريجية للأضطلاع بمشاركة فعالة وكـفـوءة في تسيير وادارة هذا الاقتصاد ولعل التجربة العراقية تتضمن امكانية المشاركة بين القطاعين العام والخاص في هذا السياق ، على ان تكون هذه المشاركة متوازنة بالـصـورة التي تتحقق فيها امكانية اعطاء القطاع الخاص دوراً متنامياً متصاعداً وهذا مالم يتحقق حتى الآن بسبب غياب الوعي الرسمي لطبيعة اقتصاد السوق ومتطلباته فضلاً عن عدم القدرة على خلق توجهات التنسيق بين الوزارات والادارات الحكومية ، المركزية والاقليمية والمحلية من ناحية ، والمنظمات الاقتصادية المهنية التخصصية للقطاع الخاص من ناحية اخرى .

وفي اطار عملية التحول الجارية بأتجاه اقتصاد السوق فأن ماهو مطلوب ضمان معالجة الكثير من القضايا وصياغة الاولويات المرجحة بشأنها ، وفي مقدمة ذلـك هـل نعطي الاسبقية لمقتضيات الاستقرار السياسي

والامني بصورة مجردة ام تتركز جهودنا اولاً وقبل كل شئ على مستلزمات تخطي مهمات الاعمار واعادة البناء والتنمية للطريق المسدود الذي دخلته واعتماد استراتيجية اهمال قضايا الامن والاستقرار السياسي لاسيما ان تداعيات ومجريات احداث السنوات الخمس الماضية اوحت بدلالة مهمة وجدت حقيقة لاتقبل الشك بأن معادلة الاوليات المستخدمة جعلتنا نضيع كلا المسارين اولاً الامن استتب على قاعدة رصينة ، والاستقرار السياسي تحقق تماماً فيما لم تخرج عمليات الاعمار واعادة البناء والتنمية في النفق المظلم بما ينسجم ومستوى التطلعات التي ينشدها الوطن والمواطن ، وعندها كان لابد من اعادة صياغة معادلة التفاعلات والتحولات على اساس ارجحية الاعمار والتنمية والاصلاحات الاقتصادية التي بدونها لايمكن ان يتحقق التحسن النوعي التدريجي للأمن والاستقرار السياسي .

قد لانغالي اذا قلنا بأن أية محاولة للأصلاح الاقتصادي في البلاد تبقى قاصرة ولا تتخذ ابعادها الحقيقية دون تمكين القطاع الخاص من الاسهام بدوره الكفوء والمميز في صياغة التطورات الاقتصادية وضمان المشاركة في رسم مستقبل الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع الخاص وتعزيز قدراته لايمكن تأميمه ألأ في حالة التوجه الجدي لمعالجة الأختلالات والتذبذبات الناجمة عن تقاطع الأجراءات التي تعتمدها الوزارات والأجهزة والأدارات الحكومية في المركز وأقليم كردستان والمحافظات وتحقيق الفهم والتوافق المشترك حول القضايا التالية :

- أولوية الأستثمارات الوطنية : ولعل القاعدة التي تحكم تدفق الأستثمارات في أي بلد ترتكز على الأولوية المرجحة لتوظيف الرساميل الوطنية التي توفر الأجواء والمناخات الملائمة لتحفيز رؤوس الأموال الخارجية من اجل القدوم الى البلاد بثقة واطمئنان والتفتيش عن صيغ مستحدثة للدخول بشراكات قائمة على اسس العدالة والتكافؤ.

وفي هذا السياق لابد من أعتماد مبادرات ذات صيغة شمولية ومنهجية غير تقليدية بخطوات فعالة لتحريك وأنعاش الأستثمارات الوطنية التي تقف الآن بحذر في مفترق طرق نتيجة لعوامل الأعاقة الناجمة عن المؤثرات الداخلية والخارجية المحيطه بها , ولهذا تاتي الدعوة لأقامة تجمع مالي كبير بالمقاييس الوطنية وشركات ضخمة للمستثمرين والصناعيين العراقيين متوافقة مع متطلبات بدء وتكثيف الجهد ألأستثماري الوطني وضمان توظيفه في القطاعات الأكثر أحتياجاً وتعزيز امكانياته المادية وقدراته التقنية وتمكينه من الوقوف على قدمية في مواجهة احتمالات المستقبل وماتؤشرة من توقع أستقطاب الأقتصاد العراقي للتدفقات الأستثمارية الأجنبية عندما تصبح الظروف ملائمة.

- وقد يكون الحديث عن دور الدولة هنا ضروريا من زاويتين بأقل تقدير أولهما تتجلى في المعالجة المعجلة والرصينة والمتوازنة للعقبات والمعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون تحريك الأستثمار الوطني .

وثانيهما تجد تعبيرها في اعداد برنامج عملي شامل ذا محتوى مادي لدعم القطاع الخاص من خلال توفير التمويلات بصيغة قروض ميسرة أو غيرها والدخول بشراكات في اقامة مشاريع أقتصادية , انتاجية وخدمية , وما الى ذلك من تدابير المساندة المباشرة التي ليس من الصعب تأمينها عبر مؤسسات التمويل الدولية والتعامل بكفاءه وفعالية وشفافية مع الموارد والثروات الوطنية وارساء العلاقة المرحلية بين القطاعين العام والخاص على قاعدة متوازنة مع ايلاء القطاع الخاص دوره المميز تدريجياً وبصورة غير مفتعلة بحيث يتولى مستقبلاً موقعه القيادي في تركيبة اقتصاد السوق ومحتواه وتوجيهه وادارته ، وبالتالي فأن أية امكانات وقدرات خارجية بما في ذلك الاستثمارات مهما كانت ماهيتها وحجمها ينبغي ان لاتخرج عن اطار هذه العلاقة

بديلاً عن القطاعات الوطنية الآن وفي المستقبل الامر الذي يتطلب المعالجة المستقلة والعناية بفهم وادراك عميقين وفي نطاق برنامج للأصلاحات الاقتصادية يجب ان توضح مهمات تقليص الفقر بمفهومه الشمولي والبطالة بجانبيها الظاهر والمستتر والاختلالات بأبعادها المتباينة في مقدمة قائمة الاولويات المرجحة وانطلاقاً من هذه الوقائع والمحددات يمكن التأكيد بأن الاقتصاد العراقي ينبغي ان يعيش الآن مرحلة انتقالية نحو اقتصاد اكثر انفتاحاً بتوجيهات تدريجية مدروسة ومتوازنة تعتمد آليات السوق الى حاجته للكثير من التدابير والاجراءات التمهيدية المتعلقة بمعالجة وتخطي موروثات الماضي واثار وانعكاسات الحرب وتداعياتها اللاحقة والمشاكل والمعضلات الناجمة عنها ، وهنا قد يبرز العديد من نقاط الاختلاف والافتراق بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص والخبراء والمتخصصين ليس فيما يتصل بطبيعة المرحلة وانما بشأن العلائق والاولويات الناشئة في اطارها وهو مايستحق وقفة متأنية بدرجة عالية من الصراحة والوضوح .

اجراءات آخرى

وبهدف اعطاء ابعاد التمكين وتعزيز القدرات مدياتها الحقيقة ودونما حاجة للأستفاضة نود تثبيت الاطر التالية :-

اولاً / توفير التمويلات الموسعة للقطاع الخاص بصيغ مختلفة وبفوائد ميسرة وتقديم التسهيلات بالكفاية النوعية والكمية اللازمة .

ثانياً / تشغيل مشاريع القطاع الخاص الصناعي والمتوقفة عن العمل والتي تبلغ نسبتها نحو ٩٠٪ من المشاريع الصناعية المسجلة لدى مديرية التنمية الصناعية وذلك من خلال دفع اللجنة المشكلة لهذا الغرض لأعتماد منهجية فعالة وحاسمة في هذا المجال بعد مرحلة طويلة من التلكؤ خلال اكثر من عامين .

ثالثاً/ ايقاف التدفق العشوائي لأستيراد السلع والخدمات وتطبيق قانون التعرفة الكمركية على نطاق مشدد ، فضلا عن تعزيز قدرات الرقابة النوعية والصحية على ماهو مستورد .

رابعاً / اعفاء المشاريع الصناعية للقطاع الخاص لسنوات عديدة من الضرائب والرسوم بما في ذلك اعفاء استيراداتها من المواد الاولية والسلع شبه المصنعة والمستلزمات .

خامساً / اشراك ممثلي القطاع الخاص في اللجان الاقتصادية المشكلة على صعيد مجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومجلس النواب والقطاعات والوزارات المختلفة والمجالس المحلية والاقليمية .

سادساً الى جانب ذلك ينبغي ان يصار لأشراك القطاع الخاص في الوفود المساهمة في المؤتمرات والملتقيات الاقليمية والدولية وكذلك الاجتماعات المشتركة مع الدول الآخرى .

سابعاً / تحقيق الموائمة بين السياستين المالية والنقدية بما يتجاوز التعارض الناجم عن السياسة المتشددة النقدية للبنك لمركزي والسياسة المالية لتوسعية للحكومة لصالح تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ودعمه وتنشيطه .

ثامناً / اعادة النظر بالقوانين والتشريعات المتوارثة أو الصادرة بعد الاحتلال والعمل من اجل صياغة تشريعات تواكب مستوى التطور وتتوافق مع متطلبات التنمية في البلاد .

تاسعاً/ توفير الخدمات الاساسية لمشاريع القطاع الخاص من كهرباء وماء ومشتقات نفطية وتبليط المناطق الصناعية وتحسين المجاري والخدمات الآخرى المهمة .

# الازمة المالية العالمية جذور ودروس

فخري كاظم / خبير مالي سابق في وزارة المالية

## نذر الازمة المالية

ان الازمة المالية التي شهدها النظام المصرفي العالمي ليست وليدة يومهـــا كما يظن الكثير فقد حذر منها ومنذ زمن بعيد بعض المختصين بالامور المالية والاقتصادية فالفقاعة المالية التي احتوت النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية كان لا بد لها في يوم من الايام ان تنفجر لتنثر على العالم دلائل هشاشة اسطورة الاقتصاد الحر الذي لا يؤمن بتدخل الدولة ويؤمن فقط بقدسية قانون العرض والطلب فقط وان للسوق ايد خفية توازن بمرور الايام اي ثقل قد ينشأ على اي من كفي ميزان السوق .

ولعل المراجع للاحصائيات الحديثة والقديمة سيكتشف وبسهولة بان العالم كان يحث الخطى سريعا نحو انهيار النظام المالي والائتماني فعلى سبيل المثال ادى ضعف الرقابة التجارية على البنوك في العالم الى العديد من الاثار السلبية حيث أغلق حوالي ١١٤٢ مؤسسة ائتمانية وادخارية ونحو ١٣٩٥ بنك في الولايات المتحدة فقط خلال المدة من ١٩٩٢-١٩٨٠ وبلغ عبئ مواجهة خسائر القروض ذروته بالنسبة للبنوك التجارية في عام ١٩٩١ عندما وصلت النسبة الى ٢،٨٪ من القروض القائمة كما بلغت نسبة القروض عديمة الاداء في اليابان نحو ٨٪ من جملة الناتج المحلي الاجمالي في بداية عام ١٩٩٦ وفي جمهورية التشيك ارتفعت هذه النسبة الى ٣٨٪ من اجمالي القروض القائمة في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ الامر الذي ترتب عليه اغلاق خمس مؤسسات مالية هناك.

## الدول النامية تدق ناقوس الخطر

تشير معظم الاحصائيات الرسمية بان بوادر الازمة قد ظهرت في الدول النامية والاقتصاديات حديثة النشوء فعلى سبيل المثال كلفت المشاكل المصرفية الاسواق الناشئة ٢٠٠ مليار دولار منذ بداية الثمانينات الى عام ١٩٩٦ ففي عامي ١٩٩٥-١٩٩٤ اضطرت على سبيل المثال الحكومة الفنزويلية ومصرفها المركزي الى تقديم دعم مالي بما يعادل ١٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى مجموعة كبيرة من البنوك المتعثرة كما ان الهند بلغت فيها نسبة الاصول غير المنتجة لبنوك القطاع العام والتي عددها ٢٧ بنكا نحو ١٩،٥٪ من اجمالي محفظة القروض في شهر مارس ١٩٩٥ م ، وفي نهاية عام ١٩٩٥ قدرت الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها في

اربع اكبر بنوك بها حوالي ١٥٧ مليار دولار وتمثل حوالي ٣٠٪ من محفظة القروض ان لغة الارقام هذه اوحت الى مدير عام صندوق النقد الدولي بالقول عندما كان يخاطب المجتمعين في مؤتمر عقد ببنك التنمية الامركي في شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ ( انني ما زلت اردد متسائلا : اين ستكون الازمة الاقتصادية العالمية القادمة ... المكسيك التالية : ان اجابتي لا أعرف ولكن اتوقع ان تبدأ بأزمة مصرفية) ، وما كان يظن مدير عام صندوق النقد الدولي في تلك الايام ان الازمة المصرفية التي تنبأ بها ستدك مركز النظام الاقتصادي العالمي حيث كانت توقعاته منصبة على التحذير من خطر الازمة على الدول النامية وبصراحة اجد في نفسي كثيرا من الاستغراب بسبب هذا التصريح فبالرغم من الاستقراء العميق للاحداث والتحليل المنطقي لمتغيرات السوق الا ان مدير عام صندوق لم يحذر الدول الكبرى من خطورة الازمة القادمة وهو يعلم كل العلم ان الارتباط ما بين الدول النامية والصناعية من خلال اسواق المال ارتباط وثيق حيث بلغت نسبة القروض المشتركة حوالي ٢٠٪ من جملة الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى الدول النامية في عام ١٩٩٦ عام صدور هذا التصريح وهو ما يعني بالضرورة ان مشاكل البنوك في الاسواق النامية يمكن ان تكون السبب الرئيسي لازمة مصرفية عالمية كبرى تجتاح اسواق المال الامريكية والاوروبية على حد سواء .

## نذر الانهيار

بسبب الضغوط التي تعرضت لها تايلندا اضطرت الى تعويم عملتها في اوائل يوليو عام ١٩٩٧ الامر لذي ادى الى انخفاض فوري في سعر الصرف بلغ حوالي ٢٠٪ في مواجهة الدولار الامريكي مما حدى البنك المركزي التايلندي الى زيادة سعر فائدة الاقراض المصرفي بنسبة ٢٪ ليصل الى ١٢،٥٪ وهذا كان يعني كارثة للشركات التايلندية التي كانت عليها ديونا تبلغ ٢٤ مليار دولار امريكي مستحقة الدفع خلال السنة القادمة وبعد تسارع الانهيارات في تايلنددا أظطرت الى تخفيض موازنتها في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بنسبة ٦٪ وتسارعت الانهيارات في الفيلبين وتايلندا واتجه المضاربين الى العملة الماليزية مما جعل البنك المركزي الماليزي يضطر الى رفع سعر فائدة الاقراض المصرفي بنسبة ٢٪ ليصل الى ١٢،٥٪ وهذا كان يعني كارثة للشركات التايلندية التي كانت عليها ديونا تبلغ ٢٤ مليار دولار امريكي مستحقة الدفع خلال السنة القادمة وبعد تسارع الانهيارات في تايلنددا أظطرت الى تخفيض موازنتها في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بنسبة ٦٪ وتسارعت الانهيارات في الفيلبين وتايلندا واتجه المضاربين الى العملة الماليزية مما جعل البنك المركزي الماليزي يضطر الى رفع سعر الفائدة وبالرغم من ذلك فقد انخفض سعر صرف العملة الماليزية بنسبة ١،٨٪ في مواجهة الدولار بالرغم من انفاق الحكومة الماليزية ما يقارب ٢ مليار دولار في سبيل المحافظة على سعر صرف الرينجت (العملة الماليزية الوطنية).

وكان من الطبيعي ان تتأثر سوق الاسهم الماليزية بهذا الانخفاض حيث فقد مؤشر بورصة كوالالمبور للاوراق المالية حوالي ١٠٠،٦ نقطة مما دفع رئيس الوزراء الماليزي الدكتور مهاتير احمد الى الاعلان عن قيام صندوق يبلغ راسماله ٦٠ مليار رينجت (١٩ مليار دولار امريكي) بهدف دعم سوق الاسهم الماليزية المنخفضة وللدفاع عنها امام المضاربين الاجانب .

وفي ضوء انخفاض اسعار الاسهم في ماليزيا وتايلندا واندنوسيا والفيلبين فقد انتشرت العدوى الى اسواق المال في هونج كونج وانتشرت الازمة من دول جنوب شرق اسيا لتصيب الاسواق المالية في لندن وول ستريت ومن هنا فان شدة العاصفة التي هبت على هذه الاسواق بدأت تثير شكوكا وتساؤلات حول السياسة الحكومية بشأن النمو طويل الاجل .

## ميكانيكية الازمة

بعـد السرد التاريخي الذي تقدم لاحداث الازمة المالية التي نشبت في الدول النامية نجد من الضروري ان يتم التطرق الى شرح ميكانيكية الازمة التي ادت الى التداعيات الكبيرة ليتسنى للقارئ الاطلاع على اوجه التشابه ما بين ميكانيكية الازمة الحالية وازمة الدول النامية فبسبب ما اشرنا اليه سابقا من ضعف في الرقابة المصرفية والتوسع الائتماني غير المنضبط وخصخصة البنوك دفع البنوك الى تعظيم ايراداتها دون ظوابط بهدف تحقيق اقصى ربح لمالكيها في غياب الرقابة المصرفية الفعالة ولجأت هذه البنوك الى لتوسع الائتماني بشكل كبير حتى انه خلال المدة من عام ١٩٩١ ومنتصف عام ١٩٩٤ بلغت نسبة القروض غير المنتجة حوالي ٨٪ من اجمالي القروض المصرفية كما ان الاقراض لتمويل عملية شراء الاسهم وتمويل شراء العقارات قد ساهم في ابراز حدة هذه المشكلة حيث ان التدفقات النقدية الاضافية في هاتين السوقين وسوق الاسهم وسوق العقارات قد دفع بالاسعار الى اعلى مما هو مما دفع المقترضين الى طلب المزيد من القروض وعندما تزايدت حدة هذه المشكلة وجد عملاء البنوك انفسهم فجأة غير قادرين على سداد القروض ومن ثم اضطروا الى بيع اصولهم وبالتالي انحدرت الاسعار وبدأوا بالدخول في دائرة حلزونية وكانت النتيجة ضعف النظام المالي وظهور الخلل في المراكز المالية للبنوك ، ولكم ان تتصوروا عمق المشكلة حيث ان البنوك في الدول النامية تمتلك حصة الاسد من الاصول المالية في هذه الدول وهي عصب الحياة هناك فهي المسؤولة عن نظام المدفوعات والمشتري الرئيسي للسندات الحكومية والمسئولة عن توفير السيولة في السوق المالية ومن ثم فانه عندما يواجه احد البنوك صعوبات مالية فان النظام المالي باكمله سرعان ما يعاني .

## معالجات ودروس مستفيضة

ان انحسار الاسعار وخسران الكثير من القروض قد ادى الى انحسار السيولة المالية في البلدان التي تعاني من الازمة مما حدا بصندوق النقد الدولي بدفع مبلغ ٢٥ مليار دولار في تلك الاسواق الا ان هذا المبلغ سرعان ما تلاشى في ضوء التعبئة الكبيرة للموارد المالية التي تدفقت على الاسواق الناشئة منذ عام ١٩٩٦ والتي استقبلت في عام ١٩٩٥ حوالي ٧٧،٧ مليار دولار اي ان رقم التدفقات الاستثمارية قد تضاعف خلال عام واحد فقط . ولعل ابرز ما استنبطه المفكرون والباحثون الاقتصاديون من الازمة ان وجود مشاكل في القطاع المصرفي من شأنه ان يحد من فعالية السياسة النقدية نظرا لان رد فعل البنوك التي تعاني من مشكلة قد لا يكون طبيعيا تجاه تغيير أسعار الفائدة فضلا عن ان البنوك المركزية في هذه الحالة قد تصبح حذرة اكثر من اللازم تجاه السياسات في المواقف التي تتطلبها خوفا من الحاق اضرار بالبنوك الضعيفة لذا فان واضعي السياسات يحتاجون الى رصد مخاطر القطاع المصرفي بعناية بهدف تقليل تلك الخسائر بمعنى ينبغي على السياسة النقدية ان تحاول منع تراكم الاصول الوهمية سواء في سوق الاسهم او العقارات اما النقطة المهمة الاخرى هي التأكد من ان القطاع المصرفي يخضع لتنظيم ورقابة واشراف دقيق يتوخى الحذر والروية فاذا كانت السلطات النقدية تسمح للبنوك بالسعي وراء الاعمال المربحة وتطوير ادوات وخدمات جديدة الا انها يجب ان تصر على ان تقوم البنوك بادارة اصولها بحذر وعناية وان تتأكد من ان مخاطر العمليات المصرفية تعد في نطاق المقبول .

## كيف بدأت الازمة المالية في امريكا

تناولنا في الفصل الاول من هذه الدراسة آلية بدء ألازمة المالية في دول العالم النامية واصبح لزاما الان دراسة ميكانيكية ألازمة التي أطاحت بالنظام المالي الامريكي والاوروبي لتكتمل الصورة عند القارئ ويطلع عن كثب تشابه ميكانيكات الازمة وكيف كان بالامكان تجنبها لو تنازل العالم الرأسمالي عن كبريائه وتدارس الازمة التي اصابت الدول النامية ليقوم بعدها بتقويم نظامه المالي تفاديا للازمة التي كانت تطرق ابواب العالم المتقدم ولما ضاع على العالم ما فقده من خسائر مالية ولتجنب الوقوع في براثن هذه ألازمة الطاحنة فقد كان السبب الرئيسي للازمة المالية كما يرى رئيس اتحاد المصارف العربية هو التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الامريكية اعتمادا على الارتفاع الكبير في اسعار العقارات غير ان نظرة تحليلية دقيقة لاسباب الازمة تظهر بجلاء ان ازمة الرهن العقاري جزء من المشكلة المالية ولكنها ليست السبب الرئيسي فالعامل الاكبر الذي يقبع وراء حالة الاضطراب التي تواجهها المصارف الكبيرة يكمن في ازمة الائتمان فبسبب التوسع الكبير في منح القروض العقارية دون الاخذ بالاعتبار عمل دراسات الجدوى الاقتصادية وقياس مدى ملائتهم المالية مما ادى الى ان ٥٠٪ من الذين حصلوا على هذه القروض لم يستخدموها في الغرض المخصص وقد قام الكثير منهم فيما بعد ببيع المنازل التي حصلوا عليها بموجب القرض وادت تلك القروض ذات الفائدة المتدنية الى ايجاد سوق نشطة للعقارات مما رفع قيمة المنازل وحولها الى اصول مرهونة قابلة لاضافة ديون اخرى بهدف تحقيق رفاهية الاسر المالكة للمنازل ومع توسع الاقراض العقاري بجانب الاقتراض لشراء السيارات الفارهة وغيرها من الكماليات لجأت البنوك الى اصدار سندات في مقابل رهونها العقارية وبيعها الى مستثمرين عالميين مقابل

فوائد وقام هؤلاء المستثمرون ببيع تلك المستندات او رهنها لدى صناديق استثمار او تحولت لشراء مزيد من السندات العقارية الاخرى وهكذا تراكمت الاخطاء فالخطأ الاول نتج عن ١١ التوسع في الاقراض لقاء فوائد ترتبط بالمستويات التي يقرها البنك المركزي الامريكي والتي ارتفعت من ١٪ للقرض العقاري الى ٤٪ بداية الازمة العام الماضي. وهذه القروض كما اسلفنا كانت مغرية جدا بحيث تنحصر عملية السداد في السنوات الثلاث الاولى على تسديد الفوائد فقط على القرض ومع ارتفاع الفائدة المركبة عجزت غالبية المقترضين على سداد أصل القرض والغرامات المالية العالية المترتبة على عدم السداد مما فاقم من حدوث المشكلة وجاء بعد ذلك فك الالتباس في الاصول الضامنة للقرض او للسندات فالبنوك اعتبرت ان المنازل المرهونة هي ضمانة لقروضها بينما اعتبرها مالك الستندات العقارية انها في حوزته ايضا وعندما اوجبت الانظمة التأمين على السندات العقارية تحملت شركات التامين الكبرى عبئ هذه السندات فاصبحت الامور كلها رهنا بحال المقترض الاساسي ومدى ملائته المالية للوفاء بالمستحقات المترتبة على القروض وعندما عجز عن السداد زاد ثقل الدين عليه وتحولت الى عبئ وصارت سندات رديئة تسببت بانهيار المصارف المقرضة لحاجتها الى سيولة وأصابت صناديق التحوط والمستثمرين بخسائر امتدت لتضرب شركات التامين على السندات العقارية وهنا يمكن تلخيص اهم اسباب الازمة بالتوسع الهائل في منح القروض العقارية في السوق الامريكي بدون ضمانات كافية وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة اعلى والهدف هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح .

ان الوصف التفصيلي لآلية عمل الازمة لا ينفي وجود عوامل اخرى كانت ايضا وراء تفاقم الازمة او نشوئها فعلى حد تعبير مستشار صندوق النقد العربي ان التطور الهائل للاسواق المالية جعل منها بالغة التعقيد والتركيب الامر الذي يخلق فرصا كثيرة لكنه ايضا يزيد من المخاطر فهناك عاملين هامين في عمل الاسواق المالية ساهما في زيادة حجم المشكلة.

العامل الاول : هو عمليات التوريق والتي تعني ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها الى اوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك ومؤسسات مالية اخرى بتحويل جانب منها الى اوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة والنتيجة ان يكون هناك بناء مالي منعدة طوابق يمكن ان ينهار أي طابق منه .

العامل الثاني : هو ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل مثل ان يقوم مستثمر ببيع سلعة او خدمة غير موجودة حاليا ولكن ستوجد في الشهر القادم اعتمادا على ان سعرها سينخفض وسيجني ارباحا من ذلك وبالتالي مثل هذه المعاملات مبنية على الثقة بالمستقبل وبالتالي اذا تراجعت الثقة تراجعت المعاملات بسرعة .

# الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه وإشكاله

## الجزء الاول

علي عادل حسين
دائرة تطوير القطاع الخاص

استثمار

### مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية ، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح ، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال .

وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وأثناء ذلك سيطر وتحكم وصدر رأس المال كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد.

كان يطلق على حركة رأس المال بالاستثمار الدولي حتى عام ( ١٩٣٠ ) حيث ورد ذكر الاستثمار المباشر . وبقي الخلط بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (ألمحفظي ) لغاية عام ( ١٩٦٨ ) حيث تم الفصل بين المفهومين . فالاستثمارات المباشرة تطلق على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية وهي استثمارات شركات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج .

أما مفهوم الاستثمار ألمحفظي فقد أطلق أول مرة من قبل ( ماثيو سايمون ) عام ( ١٩٦٧ ) إذ ركز وأعطى اهتماماً خاصاً للشركات الأم التي تمارس نشاطها خارج الحدود ، وميزها عن الشركات الوطنية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في الدولة الأم ولها نشاطات إنتاجية في الخارج . ويتضمن كل أنواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض المصرفية وجميع أنواع الأسهم. وبذلك نستطيع التمييز بين نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار الأجنبي المباشر ( Foreign Direct Investment FDI) ( ) والاستثمار الأجنبي غير المباشر( المحفظي )( Foreign protfolio Investment )( FPI ) .

وتتباين دوافع البلدان في جذب أي نوع من هذه الاستثمارات ، ويرجع هذا التباين إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسية مثل حجمها ومدى درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تقدم خدماتها لها ، أو إلى الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنتائج التي ترجو تحقيقها من وراء الاستثمار الأجنبي ، هذا بالإضافة إلى الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركة وعوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف وغيرها .

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات.

كما عرّف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D ) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة

الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب ، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف ، تعود ملكيتها بالكامل لهم ، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب .

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي ( I.M.F ) الاستثمار الأجنبي بأنه ( مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي ( ١٠٪ ) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة ) .

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O ) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما ( البلد الأم ) أصولاً إنتاجية في بلد آخر ( البلد المضيف ) بقصد إدارتها .

وهنا لابد من معرفة المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر ( F.D.I ) أي الأساس التمويلي له وهي :

١ ـ رأس المال المساهم به Equity Capital : وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين فى بلد آخر ( البلد المضيف ) غير بلده الأصلى ( البلد الأم ).

ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج

٢ ـ الأرباح المعاد استثمارها Reinvested earnings: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي ، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض أعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.

٣ـ القروض داخل الشركة Intra-company Loans: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة ، بالقروض بين الشركة الأصلية ( الأم ) وفروعها ، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف ، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين

ويلاحظ أن مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسية حتى أن بعض الكتاب يشيرون إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات غير الوطنية وهي شركات أعمال تسيطر على العملية الإنتاجية في إطار دولتين أو أكثر وتكون لهذه الشركات قدرات عالية على عبور الحدود ونشر أنشطتها في مختلف أرجاء العالم ، لذا لا بد من التأكيد على أن الشركات متعددة الجنسية صارت حقيقة في الاقتصاد العالمي لا يمكن التقليل من شأنها أو تجاهلها ، بسبب الدور الكبير الذي تؤديه في عملية الاستثمار الدولي.

وجدير بالذكر أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي . ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . أما حصة الشكلين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط ( ٢٣٪ ) للقروض داخل الشركة ، و ( ١٢٪ ) للأرباح المعاد استثمارها.

ولمعرفة الطرق التي تؤثر بها الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو تأثير مشترك بين الشركات والبلد المضيف ، فإن المرء يستطيع أن يميز بين دوافع ومبررات مختلفة لانتقال الاستثمار الأجنبى المباشر ، وهى ما تسمى برباعية الموارد والسوق والكفاءة والأصول الاستراتيجية ، فالبحث عن هذه العناصر والسعي لإيجادها يهدف إلى توجيه استثمارات الشركات متعددة الجنسية اتجاهاً يخدم أهدافها الأساسية في تعظيم الأرباح وتحقيق النمو في أي مكان في العالم ، ويمكن توضيح هذه الدوافع بالتفصيل كما يلي :

١ ـ الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية Natural resource-seeking FDI

الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد

الطبيعية هو الشكل الأقدم للاستثمار الذي أتبعته الشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية ، وخاصة في مجال النفط والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ، ويعتمد هذا النوع على تشجيع الصادرات من المواد الأولية وزيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والمدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية.

وكان الظهور الأول لهذا النوع من الاستثمار عندما قامت الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الخام المكتشفة في مستعمرات الدول الصناعية في آسيا وأفريقيا ، واكتسبت سمعة سيئة وذلك لقيامها بالنهب المنظم لثروات الشعوب المستعمرة ، وفي فترات لاحقة بدأت تظهر الشركات الكبرى التي تسعى إلى استقطاب استثماراتها في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصفيته وتصديره.

٢ ـ الاستثمار الباحث عن الأسواق Market-seeking FDI

يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تؤثر على البلدان النامية عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية وهذا هو الأسلوب الذي ساد خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات ، وكان هذا النوع أيضاً هو السائد في موجة الاستثمارات الأمريكية في أوربا في المدة المبكرة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والاستثمار الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل عقد الثمانينيات . وفي بعض الأحيان تستثمر الشركات الأجنبية في أسواق جديدة تتميز بانخفاض المستوى التكنولوجي ، وهذا ما يؤدي إلى عدم القدرة على نقل المعرفة الفنية إليها بسهولة ، وبالتالي لا يمكن حماية سمعة منتجات الشركات الأجنبية ذات الجودة العالية في الأسواق الجديدة ، أو استغلال تلك السمعة مثلاً في قيام البنوك الكبرى بشراء بنوك صغيرة في الأسواق الواعدة . وأي استثمار ساعي للسوق يكون له آثار مضاعفة في الطلب المحلي والإنتاج وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة غير مباشرة في الاستيرادات ، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار ، وذلك بزيادة رصيد رأس المال فيها .

ويعتمد هذا الاستثمار على حجم السوق ونموها في البلدان المضيفة ، ويقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي وحصة الفرد منه ، التي توضح القوة الشرائية المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسية.

٣ ـ الاستثمار الباحث عن الكفاءة Efficiency-seeking FDI

يتم التعهد بهذا النوع من الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسية التي تحقق تدويل عملياتها بشكل مكثف ، والهدف من هذا الاستثمار هو تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية بشكل كامل في البلدان المضيفة.

والأقدم من بين هذه الاستثمارات هي الاستثمارات الساعية للحصول على العمل ، فعندما ترتفع الأجور في البلد الأم تسعى الشركات متعددة الجنسية للحصول على فرصة العمل منخفض الكلفة في الدول النامية عن طريق تمركز صناعاتها أو الأجزاء كثيفة العمل من عملياتها الإنتاجية فيها ، وهذه هي سمة الاستثمار الياباني في آسيا واستثمارات الولايات المتحدة في المكسيك والاستثمار الأوربي في وسط وشرق آسيا .

ولهذا النوع من الاستثمار الأجنبي آثار توسعية في تجارة البلد المضيف ، حيث يؤدي إلى تنوع صادراته بالإضافة إلى آثاره في مستوى الاستهلاك عن طريق استيراد أغلب مدخلات العملية الإنتاجية .

٤ ـ الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية Strategic asset-seeking FDI

يحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسية ، عندما تقوم أحدى الشركات بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة ، ويكون لهذا النوع من الاستثمار آثار توسعية على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك . وبعض الدول النامية قادرة على جذب هذا النوع من الاستثمار عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية ولا سيما العمالة التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة ، والهياكل الإرتكازية المادية ، وكمثال على ذلك ما قامت به الشركات من تمركز في مواقع البحث والتطوير في سنغافورة ، وتطوير البرامجيات في الهند .